أزمات العبادي الكبرى وثلاثية الإرخاء البراغماتي

أ. م. د. حميد فاضل حسن*
أكاديمي وباحث من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

مقدمة

تحكمت بالمشهد السياسي العراقي منذ عام 2003 جملة من العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، مارست دوراً ملحوظاً في تحديد مسارات العمل السياسي العراقي، وزادت عليه طابعاً من التباين الشديد، تمثل في مرونة الإداء والوضع العام سياسياً وغيره، بين اللا استقرار المزمن والاستقرار الحذر.

وتشكل الحكومة عماد النظام السياسي العراقي الذي تشكل بعد عام 2003، وبعدها السلطة التنفيذية فقد علق عليها الكثير من المواطنين المهتمين بالعمل السياسي، الآمال والأمنيات على قدرتها وإمكانيتها بما منحها الدستور الدائم لعام 2005، من صلاحيات ووسائل على تجاوز العديد من الأزمات العميقة التي ترافقت مع العملية السياسية، وحتى قبلها بكثير، والتي أفضت إلى فرض حالة اللا استقرار على إيقاع عملها. بيد أن هذه الآمال والأمنيات العريضة تصطدم بواقع مختلف جذرياً، إذ أن المتغيرات الداخلية والخارجية المتصارعة وغير المتوقعة ترسم صورة أخرى مناقضة تماماً، تبدو أبرز ملامحها التهديد الجدي والحقيقي غير المفتعل وغير المتشائم على مستقبل الدولة العراقية، وأدراكاً لذلك تمر الدولة العراقية بمرحلة حرجة، وترسم لمستقبلها مشاهد عدة مغلفة بمساحة وقدر من التفاؤل التشاؤم.

وتجد حكومة الدكتور حيدر العبادي نفسها (وهي الحكومة الخامسة) بعد احتلال العراق، محاطة بمجموعة من الأزمات التي تشكل مجموعها تحديات كبيرة والبعض يراها فرص، يتوجب عليها لأجل مواجهتها أو استثمارها)، أن تستحضر وتستدعي كامل قدراتها وإمكاناتها.

تمر الدولة العراقية بمرحلة حرجة، وترسم لمستقبلها مشاهد عدة مغلفة بمساحة وقدر من التفاؤل التشاؤم.

أولاً: في مفهوم الأزمة السياسية

لأجل أن يكون توصيفنا علمياً دقيقاً، يتوجب علينا معرفة المقصود بالأزمة وما هي طبيعتها لمعرفة خطورتها وأثارها وأيضاً لمعرفة أمكانية حلها ووسائل تحقيق ذلك الحل:

تعرف الأزمة بالمفهوم السياسي على أنها الحالة أو المشكلة التي تأخذ بتلابيب النظام السياسي وتستدعي اتخاذ قرار لمواجهة التحدي الذي يمثله[1].

(1) فرح لفته الحداد، إدارة الأزمات التنظيمية في المنظمات العراقية، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد1994،، ص6.

والأزمة السياسية هي أكثر أشكال الأزمات شيوعاً، ولا يكاد يمر يوماً دون أن نسمع وسائل الأعلام المختلفة، وهي تتحدث عن أزمات تتعرض لها النظم السياسية في دول العالم المختلفة من قبل أزمة ثقة، أزمة دستورية، أزمة وزارية، أزمة قيادة، أزمة نظام . . . الخ.

ويميز الكتاب المهتمين بالشأن السياسي بين نوعين من الأزمات التي يتعرض لها النظام السياسي وهما:[2]

(2) السيد ياسين، مفهوم الأزمة في الفكر المعاصر، مجلة المنار، باريس، العدد59، 1989، ص29.

1. الأزمات الظرفية
2. الأزمات الهيكلية

والأولى هي أزمة وليدة ظروفها، وهذا النوع يحدث عادة دون إن يترك بصمات أو معالم واضحة على الكيان الذي حدثت فيه الأزمة، لذا فإن معالجتها يكون بتعديل بعض السياسات الخاطئة أو المنحرفة.

إما الثابتة فهي أخطر، لأنها تتعلق بصميم بيئة النظام ورائه لعملة، ومثل هذه الأزمات لا يمكن تجاهلها أو التغاضي عنها، أو حتى مجرد إهمالها وأرجائها إلى حين، نظراً إلى أن استمرارها قد يؤدي إلى إفراز نتائج صعبة بالنسبة للكيان الذي حدثت فيه، وقد تؤدي إلى أزمات أكثر خطورة وأشد تأثيراً[3].

(3) محسن احمد الخضيري، إدارة الأزمات، القاهرة، مكتبة مدلولي، ص53.

ولا يخفى على أحد أن الأزمات التي تتعرض لها الدولة العراقية، وتستدعي من حكومة الدستور العبادي معالجتها هي من نوع الأزمات الخطيرة.

وعليه فإن أزمات النظام السياسي ليست واحدة في درجة تأثيرها وعمق مراها، بل هي تختلف باختلاف النظم السياسية نفسها، ومادام الأمر تقوم

على أن لكل أزمة سياسية خصوصية معينة لا تكون في غيرها، فإنه ينجم عن هذا القول رفض فكرة ما يمكن تسميته (بقوانين التاريخ)، أي تلك الفكرة القائلة بأن هناك مجموعة من الأحداث أو المراحل التاريخية تؤدي إلى نمط معين من النتائج[4].

(4) ميشيل روبوري، سيسيولوجيا الأزمات السياسية، مجلة المنار، باريس، العدد3،1987، ص151.

بعبارة أخرى أن هناك نوعاً من التماثل في مسار الأحداث التاريخية الكبرى، فهناك مقدمات واحدة تؤدي إلى نهايات واحدة ويترتب على اختلاق الأزمات، التي تتعرض لها الأنظمة السياسية اختلاق الأخيرة (الأنظمة في طريقها معالجتها أو مواجهتها للأزمات، فهناك أنظمة مفتوحة لغير الأزمات ولديها وسائل فعالة لأحداث التغيير في النظام، وهي لأسباب متعددة قادرة على احتوائها والانطلاق من جديد، وهناك أنظمة مغلقة تعتبر الأزمات معوقات تواجه أما بالقمع والعنف السياسي أو بإجراءات إدارية عقيمة، مما يجعلها تدور في دائرة مغلقة تؤدي إلى الجهود[5].

(5) السيد يسين، مصدر سايف، ص39.

وحيث أن الحكومة الجديدة هي حكومة منبثقة من الإرادة الشعبية، وهي من النوع الأول الذي يرى في الأزمات وسيلة فعالة للمعالجة والتصحيح، وإعادة النظر في نقاط الضعف في العملية السياسية، فهي أذن مطالبة بالنظر إلى هذه الأزمات على أنها تحديات تستدعي استجابة على وفق نظرية (توينبي) في الحضارات، الذي رأى أن نمو الحضارات يتوقف على الشرطين الآتيين:[6]

(6) نقلاً عن صائب عبد الحميد، علوم- التاريخ: مناهج المؤرخين، بغداد، ط2، المركز العلمي العراقي.

1. إن تكون الاستجابة للتحدي الطبيعي أو البشري استجابة ناجحة.

2. إن تكون تلك الاستجابة الناجحة قادرة على أن تستأثر بتحديات جديدة، تتبعها استجابات ناجحة أيضاً، وتستمر صعوداً بسلسلة من التحديات والاستجابات.

وفق ما تقدم نحاول معرفة هذه الأزمات (التحديات)، التي تواجه حكومة الدكتور العبادي وكيفية التعامل (الاستجابة) لها.

ثانياً: أزمات العبادي الكبرى

تواجه حكومة العبادي مجموعة من الأزمات المفصلية التي تشكل بمجوعتين، وفي حال استمرارها تعد خطراً يهدد وحدة البلاد ومستقبلها.

وتختلف هذه الأزمات من حيث طبيعتها وأسباب تشكلها وأيضاً في العناصر المكونة لها، بعدها جميعاً تشترك فيما يترتب عليها من أثار خطيرة تستوجب العمل السريع وإيجاد طرق لمعالجتها وإزالة أثارها.

والأزمات كثيرة ومتنوعة، وعليه سنركز ما نعتقد أنه الأكثر تعقيداً، والأبعد أثراً، والأوسع نطاقاً، وهو ما يعني الحاجة الملحة لأن تكون لها الأولوية في سلم اهتمامات ومعالجات الحكومة ومنها:

1. أزمة وجود داعش والإرهاب المرتبط بها.

للمرة الأولى تمحى الحدود الجغرافية بين سوريا والعراق، وهي تهدد بتغييرها أيضاً مع دول أخرى من مثل لبنان ـ الكويت ـ الأردن وحتى السعودية.

إن المرحلة الراهنة التي يمر بها العراق خاصة والعالم عامة، قد جعلت من موضوع داعش ووجودها على الأرض العراقية الأزمة الأولى بين الأزمات والمشكلات الأمنية، التي تتصف بها الظروف العالمية اليوم، يعد إرهاب داعش من أبشع جرائم العصر وأكثرها وحشية، ويقوم على تدمير الممتلكات العامة والخاصة وترويع الأمنيين وتقويض المكتسبات وحقوق الإنسان والقيم التي تحرض عليها الشريعة الإسلامية، والتي تتمثل بالتسامح والإخاء والإنسانية، وترفض بل وتحرم العنف وسفك الدماء والتخريب والترويع.

ولا يقتصر خطر وجود داعش على العراق، بل أن وجود هذا التنظيم يمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين[7].

(7) انظر: صالح عثمان خضر، الإرهاب الدولي البداية والتطور، رسالة ماجستير، جامعة الدفاع الوطني، كلية الأركان المشتركة، العراق، 2009، ص1.

لقد عرفت البشرية على مر عصورها المختلفة صورة أو أخرى من صور الإرهاب، إلا أن ما تتعرض له في الوقت الحاضر من إرهاب داعش فاق كل تصور، وأصبح داعش وإرهابها هاجساً يقلق العراق حكومة وشعباً.

مع سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على أجزاء واسعة من العراق في مطلع حزيران/ يونيو 2014، انقلبت الأوضاع في العراق المنطقة رأساً على عقب[8]:

(8) محمد نور الدين، مواجهة الخطر الأصفر، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، العدد 149، 2004، ص5.

أ. للمرة الأولى تمحى الحدود الجغرافية بين سوريا والعراق، وهي تهدد بتغييرها أيضاً مع دول أخرى من مثل لبنان ـ الكويت ـ الأردن وحتى السعودية.

أن نسبة المشاركين في صفوف داعش من المسلمين الذين يحملون جنسيات غريبة هي نسبة عالية.

ب. ليست المرة الأولى التي تشهد الجغرافية الإسلامية تنظيمات متشددة مثل داعش، فالنماذج الدينية الشبيهة تملأ تاريخ العرب والمسلمين، وكلها تحفل بدرجات متفاوتة لجهة القطاعات المرتكبة، غير أن داعش الأكثر تطرفاً من بينها كلها.

ت. الخاصية المهمة لهذا التنظيم أنه لا ينتمي إلى هوية وطنية معينة، كان يكون معظم أعضاءه من بلد معين، إذ تفيد التقارير المختلفة ومنها التقارير الغربية، أن أعضاءه ينتمون إلى جنسيات جميع الدول العربية والمسلمة، وأن نسبة المشاركين في صفوف داعش من المسلمين الذين يحملون جنسيات غريبة هي نسبة عالية، وربما تصل أعدادهم إلى الألاف أي أننا بإزاء تنظيم عابر للحدود.

ث. تمتلك داعش كل أنواع الأسلحة البرية وعديداً بعشرات الألاف والأخطر، أنها تعتنق عقيدة متشددة لا تعترف لكل من خالفها، سواء كان سنياً أو شيعياً، وبطبيعة الحال أن كان مسيحياً.

ج. إعادة داعش رسم خطوط الصراع والاشتباك داخل العالم العربي والإسلامي، كان الصراع بين سلطة ومعارضة، وقد يتطور إلى حرب أهلية داخل البلد نفسه، وينتهي بحلول أو مستويات أو انقسامات، خطوط الاشتباك التي فرضتها داعش تجاوزت السائد منها. هدفها تستهدف الأنظمة القائمة مباشرة، تهدد أخرى لم تصل إليها، على قاعدة أننا قادمون تستهدف المعارضات هنا وهناك.

ح. ما يميز داعش أن أساليب تحركها ونظام عقوباتها يتجلى في الإيغال في التوحش والتمثيل بالجثث، وتغيير للنص الديني والقرآني والنبوي، يعد خارج التاريخ والأعراف والعقل واحترام النفس البشرية، سواء كانت امرأة أو رجلاً أو طفلاً أو حتى جنيناً.

ما يميز داعش أن أساليب تحركها ونظام عقوباتها يتجلى في الإيغال في التوحش والتمثيل بالجثث، وتغيير للنص الديني والقرآني والنبوي.

ووفق الخصائص أعلاه، لا يبدو أن هناك تنظيم أخر يوازي داعش في قوته الفكرية المتطرفة، وبنيته العسكرية الصارمة وموارده المالية الضخمة ورغبته المفرطة في القتل: لقد نجح تنظيم داعش في السيطرة على مناطق واسعة، وأعلن

فيها منطقة خلافته الموعودة، وهو ماضٍ في تأسيس هذه الدولة على أرض الواقع في سوريا والعراق، وما قد ينجح في قضمه من أرضٍ في دول أخرى في المستقبل.

إن ما يفاقم أزمة حكومة الدكتور العبادي الأمنية، هو إن التهديد ومصدره لا يأتي من داعش فقط، وإنما هناك تنظيمات إرهابية أخرى بعضها يتحالف مع داعش، أو على الأقل تتعاطف معه وأهمها[9]:

(9) هاشم الهاشمي، عالم داعش من النشأة إلى إعلان الخلافة، لندن دار الحكمة و دار بابل، بغداد، 2015، ص114.

أ ـ الجيش الإسلامي في العراق: جماعة سلفية جهادية تأسست عام 2003، تؤمن بالمشاركة السياسية ولديها مشاركة غير معلنة في الانتخابات العراقية منذ عام 2005 ولغاية الآن، يتزعمها أمين الجنابي، ينتشرون في مناطق حزام بغداد وشمال بابل ومحافظة صلاح الدين.

ب ـ جيش المجاهدين: جماعة سلفية جهادية تأسست في عام 2005 ولغاية الآن يتزعمها محمد حرداف العيساوي، جغرافية انتشارهم جنوب الفلوجة وشمال بغداد وديالى.

ت ـ جماعة أنصار السنة (الهيئة الشرعية): جماعة سلفية جهادية منشقة عن جماعة الإسلام التكفيرية المتطرفة، تأسست عام 2008 وتؤمن بالعمل السياسي ولديها مشاركات غير معلنة منذ عام 2008، ينتشرون في ديالى وبغداد المركز والطارمية والمدائن ومناطق يثرب والضلوعية وبيجي.

ث ـ حماس العراق: جماعة إخوانية جهادية وهي منشقة عن كتاب ثورة العشرين الإخوانية، تأسست عام 2007، تؤمن بالعمل السياسي ولديها مشاركات منذ عام 2007، ويتزعم الحزب الإسلامي العراقي ضباط من الجيش السابق من ذوي المنهج الإخواني، ويشرف عليهم محمد عياش الكبيسي، وتنتشر هذه الجماعة في ديالى والفلوجة.

ج ـ الجماعة الإسلامية للمقاومة العراقية (جامع): جماعة إخوانية جهادية تأسست عام 2006، وكل قياداتها من ضابط الجيش السابق، وتعتمد محمد احمد الراشد زعيماً شرعياً لها، تدعم التوجه السياسي لطارق الهاشمي، يتولى قيادتها العميد مجيد الزبيدي، تعمل جنباً إلى جنب مع حماس العراق، وتنتشر هذه الجماعة من ديالى وحزام بغداد.

جماعة جهادية صوفية بعثية، تأسست عام ٢٠٠٨ متناقضة المواقف بشأن العملية السياسية، فهي لا تؤمن بها في العلن، وتدعم في السر قوائم علاوي والمطلك والكربولي.

ح ـ فصائل التخويل: وهي فصائل إخوانية جهادية مكونه من جبة الجهاد والتغيير التي تتقدمها كتائب ثورة العشرين وجيش الراشدين وعصائب العراق الجهادية وجيش المجاهدين المرابطين وجيش الأمام احمد بن حنبل، تأسست عام 2009 ويرأسها حارث الضاري، وهي لا تؤمن بالعمل السياسي، ومعظم قياداتها من الشيوخ والضباط اللذين ينتمون لمنهج الإخوان المسلمين، مناطق انتشارهم ديالى وشمال وغرب بغداد.

خ ـ جيش الطريقة النقشبندية: جماعة جهادية صوفية بعثية، تأسست عام 2008 متناقضة المواقف بشأن العملية السياسية، فهي لا تؤمن بها في العلن، وتدعم في السر قوائم علاوي والمطلك والكربولي، تتخذ من رافع الرفاعي مغيثاً شرعياً، يشرف عليها جناح حزب البعث التابع لعزة الدوري، وهم ينتشون في كركوك والأنبار وصلاح الدين.

2 ـ أزمة انخفاض واردات النفط:

ظلت عوائد النفط المصدر الأساسي بل الوحيد لتمويل برامج التنمية والأنفاق الاستثماري الحكومي عموماً طوال العقود الخمسة اللاحقة لمنتصف القرن الماضي. على الرغم من ارتفاع معدلات نمو تلك العوائد وارتفاع معدلات الاستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي، التي شهدها الاقتصاد العراقي في سنوات مارس فيها النفط دور ماكنة النمو، إلا أن الاقتصاد العراقي لم يصل إلى مرحلة الانطلاق أو إلى مرحلة النمو الذاتي.

فقد عجزت سياسات التنمية الصناعية والزراعية عن تنوع الاقتصاد العراقي وتحريره من هيكل أحادي الجانب، يربط فرص النمو في الاقتصاد الدولي ومقتضيات السياسة الدولية، التي لم تكن مؤاتية دائماً. وظل الاقتصاد يعج بمشاكل تتفاقم على أرضية التخلف الاقتصادي والاجتماعي، ويزخ تحت أعباء متزايدة نشأت عن القروض والآثم عن الديون والأعباء المترتبة عنها والتعويضات المفروضة منذ عام 1991[10].

لقد شهدت أسواق النفط العالمية منذ عام 2004 وما تزال التقلبات السعرية شديدة وغير مسبوقة، أدت بالمراقبين والمحللين إلى إعادة النظر في

(10) أمال شلاش، عائدات النفط والتمويل والتنمية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد311، بغداد، 2004، ص10.

التحليلات التقليدية ذات الطابع الاقتصادي الصرف، المتمثلة بنظرية العرض والطلب والتناسب العكسي بينهما. إذ ظهرت تحليلات ذات طابع استراتيجي تحاول فهم التقلبات في سوق النفط في أطار جديد يرتبط بالبيئة الدولية، ومعطيات حقبة ما بعد الحرب الباردة ومحاولات الهيمنة الأمريكية على العالم. أي أن السوق خرجت عن دورها في التعامل بين المنتجين والمستهلكين، لتدخل أطراف أخرى في اللعبة مما يزيدها تعقيداً.

الشركات النفطية حتى أن أسعار أسهم الشركات النفطية الكبرى مثل اكسون موبيل وشيرون وشل ... الخ تضاعفت أرباحها، وبجانب ذلك دخل المخزون النفطي في معادلة الأسعار، إذ تنوعت المخزونات النفطية وزادت الأطراف القائمة بالتخزين، وأصبحت عملية تخزين النفط تهدف إلى أدخال الخزين ضمن المعادلة السعرية وأسلوباً للمساومة[11].

لقد ترك هذا التقلب أثراً بالغاً وسلبياً على الموازنة العراقية، التي تعتمد وبنسبة تزيد عن 95% على النفط، فالموازنة العامة للدولة العراقية تعد بالاعتماد على إيرادات النفط، التي تتخذ وفقاً لأسعار النفط العالمية والكميات المقدرة للتصدير[12].

على أرض الواقع لا تبدو افتراضات قانون الموازنة الاتحادية هذه مؤكدة على الجانبين الرئيسيين وهما سعر برميل النفط، والكميات المصدرة، ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح من مراجعة بيانات وزارة النفط بشأن ذلك شهري كانون الثاني وشباط من عام 2015، ففي شهر كانون الثاني أعلنت وزارة النفط أن صادراتها النفطية لذلك الشهر بلغت (2,560,000) مليونان وخمسمائة وستون ألف برميل يومياً، وبمعدل سعر بلغ (41) دولار للبرميل الواحد[13]. إما في شهر شباط فقد بلغت الكمية المصدرة من النفط الخام (2,597,000) مليونان وخمسمائة وسبع وتسعون الف برميل، وبلغ معدل سعر البيع ب(47,431) دولار للبرميل الواحد[14]

وهذا يعني أن الكميات المصدرة من النفط وأسعار بيعها هي أقل من المخطط له، الأمر الذي يعني انخفاض الإيرادات المتحققة، وإذا ما زاد هذا العجز غبر المحسوب في الموازنة إلى ذلك المحسوب والمحدد سلفاً في قانون الموازنة الاتحادية والمقدرة بخمسة وعشرون الفا وأربعمائة وواحد

(11) كوثر عباس الربيعي، التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية، مجلة دراسات دولية: مركز الدراساتت الدولية، جامعة بغداد، العدد 31و32، 2006، ص25و26.

(12) كامل علاوي كاظم، المواريث الاقتصادية للاحتلال الأمريكي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد2، 2012، ص75.

(13) قانون الموازنة الاتحادية للسنة المالية 2015، المادة الأولى. أولاً- ب.

(14) بيانات وزارة النفط العراقية كانون الثاني 16/2015 قانون الموازنة الاتحادية.

مليار ومئتان وخمسة وثمانون ألف دينار[15]، أمكننا تصور الأزمة وخطورتها.

(15) بيانات وزارة النفط العراقية شباط 9-2015، المادة (2) ثانيا ـ أ

ولا شك أن استقرار أسعار النفط أقل من المفترض والمخطط له، مع عدم القدرة للوصول إلى الكمية المحددة، معناه أن على حكومة الدكتور العبادي مواجهة أزمة صعبة، وسيكون أمامها إما أن تجد مصدراً أخر للإيرادات، أو أن تقرر تخفيضات غير مقبولة سياسياً من الرواتب بضمنها التقاعدية، وهذا الخيار يتوقع أن يقود إلى احتجاجات سياسية واسعة الانتشار، من قبل الموظفين والمتقاعدين الحكوميين، فضلاً عن تهديدات أغلاق المؤسسات الحكومية.

ولمواجهة هذه الأزمة الكبيرة قد تلجأ حكومة الدكتور العبادي إلى الاقتراض الدولي، بيد أن خيارات الاقتراض الدولي محدودة، إذا توجهت الحكومة العراقية إلى الولايات المتحدة والدول الغربية المشتركة في التحالف، فمن المحتمل أن تواجهه الحكومة العراقية معارضة قوية من واشنطن وعواصم أخرى، وستحاول تلك العواصم الدفع بأن مشاكل العراق ذاتية ناجمة ـ وهذه حقيقة ـ عن الفساد وسوء الإدارة، فضلاً عن أن هذه الدول جدولت ما نسبته 80% وأكثر من الديون العراقية.

قد تلجأ حكومة الدكتور العبادي إلى الاقتراض الدولي، بيد أن خيارات الاقتراض الدولي محدودة.

وأن الدول الإقليمية مثل الكويت والأمارات، وعلى الرغم أنها لم تشترك في برنامج جدولة الديون العراقية، تواجه هي أيضاً أزمات في موازنتها ناتجة عن انهيار أسعار النفط[16].

(16) فرانك ار جنتر، العاصفة الحاسمة: العراق بين القتال ضد تنظيم داعش والانهيار في أسعار النفط، ترجمة حسين احمد دخيل، كربلاء - مركز الدراسات الاستراتيجية، النشرة العدد108، 2015، ص4.

ويقترح البروفسور فرانك ار جينز[17]. خمسة مصادر لمواجهة هذه الأزمة وهي[18].

(17) فرانك ار جنتر برفسور اقتصادي في جامعة بيهاي الولايات المتحدة الأمريكية، زميل أقدم في معهد أبحاث السياسة الخارجية.

(18) لمصدر السابق، ص8

أ ـ تستطيع الحكومة الوصول إلى الأموال في صندوق تنمية العراق، التي وصلت إلى 24 مليار في نهاية 2014.

ب ـ في عام 2009 استطاعت الحكومة العراقية تحويل ما يقرب (7,7) مليار من بنوك المملوكة للدولة وإرجاعها إلى وزارة المالية. وهذه الأموال كانت قد وضعت ضمن الموازنات السابقة لكن لم تنفق.

ت ـ يمكن للحكومة العراقية أن تحاول الاقتراض داخلياً، غير أن هذا الخيار تعترضه مشكلتان، أحدهما قلة المبلغ أقل من مليار والأخرى تتمثل بوجود إصدار كبير للسندات عام 2009، فإن الطلب على مثل هذه السندات محدود، خصوصاً وأنه لا يوجد سوقاً ثانوياً للسيولة للدين الحكومي.

ث ـ على الرغم من أن البلد لديه نظام لضريبة الدخل فإن عوائد الضرائب في السنوات السابقة قليلة، ومن غير المحتمل أن تعود زيادة معدل الضرائب إلى إيرادات كبيرة في عام 2015.

ج ـ يمكن أن يكون هناك اقتراح بأن تحصل وزارة المالية على جزء من (66) مليار دولار (الاحتياطي من العملة الصعبة).

ومهما تعددت الحلول ستبقى الأزمة قائمة، وهي دون شك أزمة صعبة وكبيرة، فالسيد العبادي مطالب بالمزيد من الأموال لإدامة المواجهة مع تنظيم داعش الإرهابي، وأي تقليص أو تخفيض في توفير الأموال يعني إضعاف زخم المواجهة وسيصب بالنهاية لمصلحة داعش، وليست تلك الأزمة الوحيدة فهناك أزمة النازحين الذين يزيد عددهم عن مليوني مواطن، وهناك نسبة الفقر عالية تصل إلى (30%) بحسب بيانات وزارة التخطيط وجيش من العاطلين، والى جانب ذلك وعود وبرامج التنمية والتحديث المرتبطة بالخدمات العامة ومشاريع البنى التحتية، التي تعهدت الحكومة بتقديمها للمواطنين . . . وغيرها. إن ذلك يوضح خطورة هذه الأزمة وصعوبة إيجاد حلول لها.

3 ـ أزمة: العلاقة مع المحيط الإقليمي

تمر منطقة الشرق الأوسط عموماً والمنطقة العربية على وجه التحديد بتطورات المتسارعة غير محسوبة أو متوقعة، انهيار أنظمة وزوالها، التهديد بزوال أخرى، حروب أهلية مسلحة، ثورات وانتفاضات مظاهرات واحتجاجات، أزمات اقتصادية واجتماعية وفكرية، تدخلات دولية وإقليمية.

وأمام سيل الأزمات هذه يبدو النظام الإقليمي غير مستقر أو متوازن، ومن صعب توظيف أو تحديد نمط العلاقات البينية داخلة في أطار الصراع والتعاون.

وفي خضم هذه الأزمات تجد الحكومة الدكتور الحيدر العبادي مطالبة بصياغة معادلة واضحة لحركتها الخارجية، يبدوا أنها بلورت معالم هذه المعادلة وفق رؤية تقوم على مبدأ المخالفة، وحتى المناقضة لأسلوب إدارة حكومة سلفه نوري المالكي.

وفقاً ذلك أن الانفصال عن سياسة الحكومة السابقة على صعيد العلاقة مع الدول الإقليمية، وتحديداً مع دول الجوار يبدو هدفاً معلناً على صعيد المبادئ التي أعلنها العبادي في برنامجه الحكومي، وقد ترجمت هذه المبادئ عن طريق السلوك الخارجي للحكومة العراقية خلال الأشهر الستة الأولى من عمرها، وتمثل بتكرار زيارة المسؤولين العراقيين إلى الدول الإقليمية، فضلاً عن اللقاءات في أطار المؤتمرات والاجتماعات الإقليمية والدولية. لقد تركز هذا الجهد بنحو خاص على الدول الخليجية وتحديداً السعودية بالإضافة إلى تركيا.

أن الانفصال عن سياسة الحكومة السابقة على صعيد العلاقة مع الدول الإقليمية، وتحديداً مع دول الجوار يبدو هدفاً معلناً على صعيد المبادئ التي أعلنها العبادي.

وإن كانت دوافع حكومة العبادي من وراء هذا الانفتاح واضحة، وتتمثل في التعاون والتنسيق والمساعدة في محاربة الإرهاب المتمثل بداعش والتنظيمات الإرهابية الأخرى، فحكومة العبادي ترى تأزم العلاقة مع هذه الدول التي ساعدت هذه التنظيمات، فهذه الدول أن لم تكن داعمة لهذه الجماعات فهي على الأقل لا تعترض على نشاطها في العراق (قبل بروز وتعاظم خطر داعش)، فالسعودية لا تبادل الرغبة العراقية بذات الحماسة التي يبديها المسؤولين العراقيين، والذين يترددون على العاصمة الرياض على نحو غير مسبق، ويبدو أن السعودية لا زالت تحت تأثير عقدة حكم الشيعة ونفوذ ايران وتهميش السنة، وهي المقولات التي ما انفكت السعودية من ترديدها منذ عام 2003، واتخذت منها مبرراً لعدم التعاون وحتى القبول بالعملية السياسية العراقية التي تشكلت بعد ذلك بعام.

وبتقديرنا أن الموقف السعودي هذا لم يستبدل أو يطرأ عليه تغير جذري، وإما الانفتاح الأخير في العلاقة بين العراق والسعودية، فهي تحققت بفعل العوامل التالية:

أ ـ الضغط الأمريكي ورغبة واشنطن في دعم حكومة الدكتور العبادي وضمان الدعم الإقليمي لها.

ب ـ القلق السعودي المتزايد من تمدد تنظيم داعش إلى أراضيها، وهو ما عكسته تهديدات زعيم التنظيم باستهداف السعودية، وأيضاً شروع السعودية ببناء سور أمني على طول حدودها مع العراق والبالغة قرابة 900 كم.

ج ـ التطورات المتسارعة والجازية في اليمن، وتحول مقاليد السيطرة والنفوذ من الجماعات والقوة السياسية والقبلية والدينية الموالية والمرتبطة بالسعودية إلى قوى جديدة، تصنف الرياض على أنها معادية لها. وما يحمله هذا التغيير والتبدل من اختار استراتيجية على الأمن القومي السعودي بحسب وجهة النظر السعودية.

وعلى الأرجح سيبقى الموقف السعودي من العراق مرهون بمعادلة التنافس والبحث عن التوازن مع إيران في المنطقة، والتي تشعر السعودية أنه لا يجري في صالحها في أكثر من مكان ومنها العراق، وتراقب السعودية المفاوضات النووية الأمريكية ـ الإيرانية، وهي تشعر بالقلق بأن أي اتفاق نووي يتم التوصل إليه سيكون على حسابها وعلاقتها مع واشنطن، ناهيك عن الأخطار المحتملة لتحرر إيران. إذا ما تم الاتفاق ـ من القيود والعقوبات السياسية والاقتصادية التي يفرضها الغرب على إيران، وهو ما يعني إعطاء السياسة الإيرانية زخماً مضافاً، تجد الرياض صعوبة بالغة في الحد من تأثيره على نفوذ السعودية في المنطقة.

سيبقى الموقف السعودي من العراق مرهون بمعادلة التنافس والبحث عن التوازن مع إيران في المنطقة، والتي تشعر السعودية أنه لا يجري في صالحها في أكثر من مكان.

إما بصدد، العلاقات العراقية التركية، التي تمر بمرحلة انفراج واضحة لقد نسجت تركيا علاقات مميزه مع العراق بعد 2003، عكستها علاقات سياسية أقل ما يقال عنها أنها مثمرة، وإنما ترجمتها الأرقام القياسية للعلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي مالت لصالح تركيا، فقد أصبح العراق سوقاً لبضائعها وميداناً لشركاتها وملتقى لرجال أعمالها، وأصبح العراق ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا، غير أن الحال لم يستمر على هذا النحو المثالي طويلاً، فقد أدى اندلاع الأزمة السورية وتفجير الأوضاع هناك إلى تأزم في العلاقة بين البلدين تركيا والعراق، في توظيف الثورات والانتفاضات والاحتجاجات العربية ما أصطلح علية (الربيع العربي) لصالح مشرعها السياسي المتمثل بإحياء العثمنة، والدور المركزي والقيادي للإخوان المسلمين للمنطقة وليس العراق استثناء من ذلك، اصطدمت بمعارضه

عراقية. فكان ذلك منطقة افتراق تحول إلى صدام سياسي وأعلامي بين البلدين استمر حتى نهاية ولاية نوري المالكي الثانية.

ومع تولي السيد العبادي رئاسة الوزراء حدث تغيير وانفراج في العلاقة بين البلدين عكسته الزيارات المتبادلة بين مسؤولي البلدين التي وصلت أعلى المستويات، ويبدو الموقف التركي من العراق محكوماً بعاملين مهمين، لا يبدو أن تهديدات داعش وخطرها من ضمنها ـ وكان تركيا تجد نفسها خارج نطاق تهديدات داعش ـ وهما:

أ ـ الأزمة السورية: وتبدو الشغل الشاغل للرئيس التركي رجب طيب أوردوغان ورئيس وزرائه داوود أوغلوا، وتتمحور رؤيتهما بإسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وهو الشرط الذي تضعه مقابل الاشتراك في التحالف الدولي لمحاربة داعش.

ب ـ الأكراد ومستقبلهم في العراق وسوريا: والخشية من أن يحذو أكراد سوريا منحنى أبناء جلدتهم في العراق، بأن يتطلعوا إلى الدور والمكانة السياسية المستقلة، وهو ما تعارضه تركيا بشده.

إن ما يمكن استنتاجه مما تتقدم، أنه في ظل هذه البيئة الإقليمية والدولية المتصارعة، ومع هشاشة وضعف الدولة العراقية، ليس من مصلحة حكومة الدكتور العبادي التورط في أية من الصراعات، وعليها أن تنجح في تحقيق التوازن في سياستها الخارجية بشكل يحقق المصلحة الوطنية العرقية، والمصلحة الدولية المتمثلة بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

ومهمة الحكومة هذه ليست سهلة، بل هي معقدة وصعبة ودقيقة للغاية، وتحتاج إلى صناعة سياسة خارجية على مستوى المرحلة والمسؤولية فلعبة المحاصصة وتوزيع المناصب لا تنفع في هذا المجال، بل أن ما ينفع هو الخبرة والمهارة والقدرة على التأثير والأقناع على جميع الأطراف بما يحقق مصالح العراق العليا[19].

(19) خالد عليوي، خمسة تحديات تحدد مصير حكومة العبادي، مركز النور للدراسات على الرابط الآتي: www.alnor.se

ثالثاً: العبادي وسياسة الإرضاء البراغماتي

تبدو الأزمات السالفة الذكر أزمات معقدة، والحل فيها يستوجب تبني سياسات متنوعة، وإذا ما كانت يد العبادي مغلولة في القيام بأدوار ومهام على المستوى الخارجي، بسبب التراجع في قدرات الدولة العراقية

الاستراتيجية، فقد وجد نفسه قادراً على أن يختط لحكومته أسلوباً لإدارة شؤون البلاد، وهو أسلوب يقوم على إرضاء القوى الأساسية في العملية السياسية، والتي تجسدها المكونات الرئيسة الثلاثة: الأكراد والسنة والشيعة.

وإذا ما كانت يد العبادي مغلولة في القيام بأدوار ومهام على المستوى الخارجي، بسبب التراجع في قدرات الدولة العراقية الاستراتيجية.

1 ـ الكرد

كانت نقطة الانطلاق لسياسة الإرضاء البراغماتي التي اتبعها السيد العبادي، هي في محاولة تسوية الخلاف الطويل بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في أربيل، والذي هيمن على المشهد السياسي خلال السنوات الأربع الماضية على وجه التحديد. ومن بين العديد من القضايا المختلف عليها بين الطرفين مثلت الثورة النفطية العنوان الأبرز.

وكان حل هذه الخلاف يتصدر أولويات السيد العبادي وبوقت قياسي من عمر الحكومة، توصلت الحكومة العراقية إلى اتفاق مع أربيل حول آلية تصدير النفط من إقليم كردستان وحقول محافظة كركوك وتوزيع إيراداتها، وقد ضمنت هذا الاتفاق في قانون الموازنة الاتحادية لسنة 2015، بأن تقوم حكومة كردستان بتصدير (مئتان وخمسون الف برميل يومياً) من كميات النفط الخام المنتج من إقليم كردستان و(ثلاثمائة الف برميل يومياً) من كميات النفط المنتج عن طريق محافظة كركوك، وتقُيد جميع الإيرادات المتحققة فعلاً إيراداً نهائياً لحساب الخزينة العامة للدولة[20]. ومقابل ذلك تدفع الحكومة الاتحادية إلى حكومة إقليم كردستان نصف العائدات النفطية الناتجة من الحقول إلى يسيطر عليها الأكراد، وكذلك سوف يتم تسليح البيشمركة ودفع رواتب أعضائها من الموازنة الاتحادية.

(20) قانون الموازنة الاتحادية، لسنة 2015، المادة (2) ثانياـ أ.

وهناك من يرى أن هذا الاتفاق يمثل تنازلاً يقدمه السيد العبادي في وقت مبكر من ولايته، في حين يرى البعض الأخر أن هذا الاتفاق، يساعد على تهدئة دعوات الأكراد من أجل الاستقلال[21].

(21) محمد المالكي، إصلاح العراق هل بإمكان العبادي أنهاء مخاطر تقسيم البلاد، ترجمة حيدر رضا محمد، جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، النشرة، العدد 110، 2015، ص4.

وعوض أن يكون دخول داعش وسيطرته على الأرضي القريبة عامل ضعف للأكراد، تحول إلى عامل قوة، فهم يسيطرون الآن على كركوك ويحصلون وبوسعهم ذلك على عوائد نفطية مرتفعة، وأن خط الأنابيب الذي يربط حقول كركوك بالبحر المتوسط صالح للعمل، وبالتالي فهم يملكون المقومات لإعلان الانفصال عن العراق وتأسيس الدولة المستقلة. ومع ذلك

يبقى الحلم الكردي بالاستقلال صعب المنال بسبب الصعوبات المرتبطة به، مما يجعل الأكراد براغماتيين، ويجعلون من التهديد بالاستقلال هو ورقة للضغط على بغداد، لتبدي مرونة أكثر في التعامل مع الإقليم[22].

(22) المصدر نفسه، ص 11.

2 ـ السنة

أذا كانت القوى السياسية سعيدة برحيل رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، فنها تبدو اليوم أكثر سعادة بتولي السيد حيدر العبادي لرئاسة الوزراء، فقد حصل أغلب قادتهم على مناصب مرموقة في الحكومة الجديدة، واختار السيد العبادي سياسي سني بارز وزيراً للدفاع، وحصلوا على دعوة بالحصول على مزيد من الصلاحيات لإدارة مناطقهم، وضم البرنامج الحكومي التزاماً بتشكيل الحرس الوطني ليكونوا وحدات عسكرية خاصة بهم. وهم سيشعرون أن الفرصة متاحة أمامهم لعرض مطالبهم والتفاؤل بتحقيقها والتي تتلخص في إقامة الإقليم السني، الذي يشمل الأنبار وصلاح الدين ونينوى، وسيكون له نفس السلطات المستقلة والامتيازات في إقليم كردستان، وبشكل أكثر تحديداً يعني ذلك أن الإقليم أو الأقاليم لا تستلم حصص متساوية من عائدات النفط فقط، بل تستلم حصص في الحرس الوطني المحلي. الذي سيجهز ويمول من بغداد، ولكن قيادته ستكون سياسية محلية، ولا يمكن السماح للجيش الاتحادي لدولة العراق بالدخول إلى الإقليم، إلا بدعوة من القيادة السياسية للإقليم، كذلك هناك مطالب سنية عديدة على القوات الشعبية الشيعية، فضلاً عن المطالبة بإلغاء قانون المساءلة والعدالة وإصدار قانون للعفو، وعلى الرغم من بعض هذه المطالب قد استجابت لها حكومة السيد العبادي بأعدادها لمشاريع قوانين، إلا أن التذمر السني سيبقى سيد الموقف.

3 ـ الشيعة

إن تخفيف الشكاوى الكردية والسنية ليست خالية من التكلفة، فالشيعة وهم أغلبية السكان يعتقدون بأن سياسة العبادي القائمة على إرضاء الكرد والسنة تتم على حساب حقوقهم. فمثلاً أغضب الاتفاق النفطي مع إقليم كردستان الكثير منهم، ففي الوقت الذي يحصل عليه الإقليم على الامتيازات المترتبة على تصدير النفط، يعاني الناس من البصرة المدينة الجنوبية الغنية بالنفط والتي تنتج قرابة 90% من النفط تشكو الإهمال والحرمان، فمناطق الشيعة

مهملة من قبل الحكومة الاتحادية والبنى التحتية فيها معدومة، والسكان فيها في وضع صعب جداً[23].

(23) المصدر نفسه، ص 12.

أن هذا الإهمال المستمر ومحاولة الحكومة الاتحادية كسب المكونات الأخرى (الكرد والسنة)، على حساب الشيعة قد يدفع بالحديث عن الإقليم الشيعي إلى الواجهة، يساعد على ذلك أن الشروط والإمكانات المساعدة متوفرة:

ـ ضخامة العوائد النفطية لمناطق البصرة والعمارة ومناطق الجنوب عموماً، التي تمثل مصدراً قوياً للنشاط الاقتصادي.

ـ تتوافر في المناطق الشيعة الإطلالة البحرية وهو ما تفتقده المناطق الكردية والسنية، وهو ما يعني الوصول مباشرة إلى البحار الكبيرة.

ـ امتلاك شبكة واسعة من أنابيب النفط الضرورية واللازمة للوصول إلى الخليج.

لا شك أن الوصول إلى الإقليم، سيجعل الشيعة يطالبون بالحقوق ذاتها، التي يطالب بها الكرد والسنة لتوفير الخدمات والبنى التحتية.

الشيعة وهم أغلبية السكان يعتقدون بأن سياسة العبادي القائمة على إرضاء الكرد والسنة تتم على حساب حقوقهم.

والخلاصة أن سياسة الإرضاء البراغماتي التي اتبعتها حكومة السيد العبادي، تواجه تحديات على صعيد الاستقرار، فاحتمالات انهيار الاتفاق النفطي تتزايد مع تصاعد وتبادل الاتهامات بعدم الالتزام به، وفي المقابل بادرت القوى السياسية السنية إلى الأسلوب القديم الجديد في التعبير عن الاحتجاج وعدم الرضا فأعلنوا مقاطعتهم البرلمان، ومن جانبه الوسط الشيعي السياسي يشكو أن التضحيات البشرية والمالية التي يقدمها أبناء الشيعة دفاعاً عن الأرض العراقية، لا تقابل من قبل الأخرين من السنة والكرد بالتقدير، بل بالإساءة والاتهامات وتشويه السمعة.

ولهذا كله يبدو أن المستقبل غامضاً، فهذه الأزمات الكبرى والمعقدة لن تترك المشهد العراقي سياسياً ومجتمعياً، من دون أن تترك أثاراً عميقة، ويبدو أن السيد العبادي وحكومته وأسلوب أدارته لهذه الأزمات بإزاء اختبار حقيقي، يأمل الكثير من العراقيين الوطنيين أن يخرج منه بأقل الأضرار.